الاقتصاد العراقي وواقع التنمية البشرية في ظل التحولات الجديدة

د. عبد الخالق دبي الجبوري

جامعة بابل-كلية الإدارة والاقتصاد

Abstract

We dealt with in this paper the Iraqi economy and the reality of human development in the light of new transitions through the study of the stages of growth of the Iraqi economy, which divided into four stages depending on the circumstances experienced by Iraq wars and the siege and change and the subsequent significant changes to the economic variables college, as well as that was taken turning the Iraqi economy towards privatization and disposition of the economy future under tarry public sector and the lack of private sector and clearly defined In addition to review the investment environment appropriate and the consequent creation of sustainable human development was also touched upon the most important programs to help the categories fragile in Iraqi society and reached a set of conclusions was the most important; significant challenges that Iraq regarding economic transformation towards a policy of liberalization and opening up the outside in light of the structural imbalances and low in all indicators of economic and human development.

الملخص :

تناولنا في هذا البحث الاقتصاد العراقي وواقع التنمية البشرية في ظل التحولات الجديدة من خلال دراسة مراحل نمو الاقتصاد العراقي والذي قسم إلى أربع مراحل تبعا للظروف التي مر بها العراق من حروب وحصار وتغير وما تبع ذلك من تغيرات كبيرة للمتغيرات الاقتصادية الكلية .فضلا عن ذلك تم تناول تحول الاقتصاد العراقي نحو الخصخصة وما تؤول إلية حركة الاقتصاد المستقبلي في ظل تلكأ القطاع العام وعدم وجود قطاع خاص واضح المعالم بالإضافة إلى استعراض البيئة الاستثمارية المناسبة وما يترتب عليها من خلق تنمية بشرية مستدامة كذلك تم التطرق إلى أهم البرامج لمساعدة الفئات الهشة في المجتمع العراقي وتوصلنا إلى مجموعه من الاستنتاجات كان من أهمها ؛ بأن العراق تحديات كبيرة بخصوص التحول الاقتصادي نحو سياسة التحرر والانفتاح الخارجي في ظل الاختلالات الهيكلية وتدني في كافة المؤشرات الاقتصادية والبشرية.

المقدمة :

يعد موضوع التنمية البشرية من الموضوعات ذات الاهمية الكبيرة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء وان كانت الدول النامية بحاجة الى الجدية الاكبر للاهتمام به لما يحمله من ابعاد انسانية واجتماعية واقتصادية اذ تجعل الانسان منطلقها وغايتها وتتعامل معه كونه العنصر الفاعل بهاوتسعى الى توسيع الخيارات والاستمتاع بثمارها على شكل غذاء وملبس ومسكن وخدمات صحية وحريات سياسية وثقافية والمشاركة في المحيط الذي يعيش فيه.وعليه فان التنمية التي تغني شرائح اجتماعية على حساب الفئات الاكثر فقرا او المخلة بالتوازن الاجتماعي والسياسي والمدمرة للبيئة هي نقيض التنمية البشرية.

ونتيجة لتغير ظروف العراق السياسية والاقتصادية فانه يواجه تحديات كبيرة بصدد التحول الاقتصادي الشامل وفي ظل الاختلالات الهيكلية الموروثة نتيجة للحروب والعقوبات والديون والتي تحمل اعبائها الجيل الحالي وستتحمل الاجيال القادمة تبعاتها وتبعات اخرى كثيرة فضلا عن ان الاقتصاد العراقي بقي احادي الجانب باعتماده على قطاع النفط دون تنويع مصادره بعد عام 2003 اضافة الى تلكؤ اصلاح واعادة تاهيل البنى التحتية والتي تعد اساسا داعما للتنمية المستدامة مما يعني وجود قيودا للنهوض الشامل بهذه البنية ،علاوة على القيود الاخرى التي تعيق النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية كضخامة حجم المديونية وارتفاع مستويات البطالة وازدياد الفقر البشري وتدني كافة مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة والبيئة الى مستويات كبيرة.

ولهذه الاسباب يصعب فهم ما تؤل اليه حركة الاقتصاد العراقي في المستقبل ،الا انه من المؤكد ان التحول الى اقتصاد السوق في ظل تلكؤ القطاع العام ووجود بيئة دولية ضاغطة لذا فان اهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي هي الخطوة التي سيتم اتخاذها لاعادة تنظيم الاقتصاد وموقف الدولة من الخصخصة بمعنى

هل تريدها بمعناها الشامل ام الضيق واذا كانت كذلك اتباع الخصخصة المفاجئة ام التدريجية .

مشكلة البحث

يواجه العراق تحديات كبيرة بصدد التحول الاقتصادي الشامل في ظل الاختلالات الهيكلية وتدني في مستوى مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية.

أهمية البحث

يستمد البحث اهميته من خلال دراسة واقع التنمية البشرية في ظل التطورات التي حصلت على طبيعة النظام الاقتصادي في العراق بعد 2003.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان البيئة الاقتصادية الجديدة ستترك اثارا واضحة على واقع التنمية البشرية في العراق).

هدف البحث

يهدف البحث الى وضع تصور عن واقع التنمية البشرية في ظل التطورات التي حدثت على طبيعة النظام الاقتصادي في العراق.

منهج البحث

اعتمد البحث اسلوب المنهج التحليلي للاقتصاد العراقي قبل وبعد التحولات الجديدة والسبل الداعمة له لخلق البيئة الاقتصادية المناسبة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة فضلا عن استخدام التحليل الوصفي للتعرف على واقع التنمية البشرية وافاقها الجديدة في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية المستقبلية.

أولا: مراحل نمو الاقتصاد العراقي

ان تقييم فرص النمو والتنمية المستدامة في العراق واخفاقاتها منذ اكثر من ثلاثة عقود يتطلب الوقوف على اساس المشكلة التنموية في البلد والاسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي في البلاد.

ان حالة التدني في معدلات النمو في الناتج الاجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي وعلى نحو بات يتناسب وتدني انتاجية الاستثمارات في القطاع الحكومي، فلا يزال النشاط الاستثماري الحكومي لقطاعات الدولة الاقتصادية يهيمن على نسبة كبيرة من اجمالي الاستثمارات الكلية فضلا عن هيمنته على محاور ونشاطات التنمية في البلاد، وان معدلات النمو التي شهدها الاقتصاد العراقي ارتبطت بوفرة عوائد النفط دون إن تنعكس هذه المعدلات في تغيرات ايجابية في بنية الاقتصاد العراقي.

المرحلة الأولى 1970-1980

تمكن العراق خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي من تحقيق معدلات نمو عالية نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي حققت انجازات ملحوظة في مجالات البنى التحتية وتطوير العديد من الأنشطة الإنتاجية الصناعية منها والزراعية إضافة إلى قطاع الخدمات وخاصة في الصحة والتعليم والإسكان وقد ارتبطت تلك الاستثمارات بما يسمى بالفورة النفطية نتيجة لتصحيح أسعار النفط وما تحقق من نمو سريع وكبير في عائدات الصادرات النفطية التي كانت المحرك الأساسي للنمو خلال تلك السنوات الأمر الذي اثر وعلى نطاق واسع نسبيا على القطاع الزراعي حيث انتقلت الأيدي العاملة فيه إلى القطاعات الأخرى وعلى نطاق واسع نسبيا ونتيجة لعجز العرض المحلي من القوى العاملة خلال تلك المرحلة فقد أصبح العراق واحد من الأقطار المستقبلة لليد العاملة العربية وسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة ارتفاعا في معدل نموه بنسبة

(12.1%) فقد ارتفع من (6197.2) مليون دينار عام 1970 ليصل إلى (19416.6) مليون دينار عام 1980، وارتبط ذلك بوفرة عوائد النفط حيث ارتفعت أسعار النفط عالميا من (1.3) دولار للبرميل عام 1970 إلى (11.26) دولار للبرميل عام 1974 (نتيجة لاندلاع حرب عام 1973 مع إسرائيل) وارتفعت قيمة النفط الخام المصدر بعد استكمال عمليات تأميم النفط لتصل إلى (12107.8) مليون دولار عام 1978 والى (26245.5) مليون دولار عام 1980 ونلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستثناء القطاع النفطي قد بلغ (4304.4) مليون دينار عام 1970 ارتفع إلى (15578.9) مليون دينار عام 1980 أي بمعدل نمو (13.7 %) وإذا أخذنا معدل النمو السكاني البالغ (3.4 %) بنظر الاعتبار وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبالغة (8.5 %) لذات الفترة فأن ذلك يعكس المستوى المعاشي الجيد للمواطنين ابان تلك الفترة .وبلغت نسبة تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي عام 1970 باسعار1988(14.5%) لتصل الى (35.9 %) عام 1980[1].

(1). د.كاظم حبيب، سبل مكافحة البطالة في العراق، الحوار المتمدن، العدد760، 2004.

المرحلة الثانية 1980-1990

تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة ليبلغ (4.7%)بسبب توقف صادرات النفط ولفترات متعددة نتيجة لدخول العراق الحرب مع إيران إذ انخفضت قيمة النفط الخام المصدر من (26245.5) مليون دولار عام 1980 إلى (9009.3) مليون دولار عام 1984 ، لتبلغ (9932.6) مليون دولار عام 1990 .إما خطة التنمية الاقتصادية للفترة(1981-1985) فقد حققت معدل نمو سالب بلغ (15.7 -%) بسبب استنزاف الموارد لصالح الحرب وتراجع عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة مما دفع بالدولة إلى استيراد المشروعات الكثيفة رأس المال إضافة إلى استخدام العمالة العربية، الأمر الذي شكل عبئا على ميزان المدفوعات، فيما بلغ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي باستثناء القطاع النفطي عام 1980 (15578.9)مليون دينار لينخفض الى (14273.7) مليون دينار عام 1990، اي بنسبة انخفاض(0.9 -%)، فيما بلغ معدل نمو

السكان خلال هذه الفترة (3.1 %) وهي اعلى من معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والبالغة (1.4 %)، وهذا يعكس حالة التدهور الاقتصادي التي يعيشها البلد، فيما تراجعت نسبة تكوين راس المال الثابت باسعار 1988 الى الناتج المحلي الاجمالي عام 1990 الى (12.1%) قياسا ب (35.9%) عام 1980[1]

المرحلة الثالثة 1990-2000

لقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة جراء العقوبات التي فرضت عليه ولاكثر من عقد من الزمن والذي كان من نتائجه تدهور القطاع الحقيقي وانخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات دون مستوى معدل نمو السكان السنوي وانتهجت الدولة منهجا جديدا وذلك بإصدار التشريعات والقوانين التي تسهل الاستثمار العربي وقدمت حوافز للقطاع الخاص وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي وقامت بتسريح إعداد كبيرة من موظفي الدولة وأطلقت الأسعار لعدد كبير من السلع، الأمر الذي انعكس في ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية للمواطنين وانخفاض مستواهم ألمعاشي فقد ارتفعت معدلات التضخم وتدهورت قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس دولته، فيما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من (30672.9) مليون دينار عام 1990 الى (42506.4) مليون دينار دينار عام 2000 اي بنسبة نمو (3.3 %)، ونتيجة لغزو العراق للكويت فقد انقطع أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية خلال هذه الفترة نتيجة لتراجع صادرات النفط الخام على اثر فرض الحصار الاقتصادي وكانت خسارة العراق كبيرة انذاك، فقد بلغت قيمة النفط الخام المصدر عام 1991(276.3) مليون دولار إلا انه بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء)عام 1996، ارتفعت قيمة النفط الخام المصدر الى (4609.3) مليون دولار عام 1997، فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ارتفاعا ملحوظا بعد عام 1997 وذلك لانتعاش القطاعات غير النفطية .فيما بلغ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي باستثناء القطاع النفطي (14273.7) مليون دينار عام 1990 ليصل الى (16606.2) مليون دينار عام 2000 ، اي

(1). د.عبد الرحمن نجم المشهداني، ظاهرة البطالة في العراق والحلول المقترحة لها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد11،ص76.

بمعدل نمو (1.5 %)فيما بلغ معدل نمو السكان خلال هذه الفترة (3%) وتراجع معدل نموحصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الى (% 0.6) وبلغت نسبة تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي لعام 2000(6.6%) باسعار 1988 مقابل (12.1 %)عام 1999[1].

(1). د.سلام عبد علي العبادي، الحماية الاجتماعية وحقوق الانسان، بحث مقدم الى مؤتمر شبكة الحماية الاجتماعية الواقع والافاق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،2006، ص3.

المرحلة الرابعة 2000-2010

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة المذكورة أعلاه ارتفاعا بنسبة (3.7 %) وشهدت الفترة بعد عام-2006 2003 مستويات متدنية بالنسبة لمقاييس المؤشرات الاقتصادية الكلية كالبطالة التي بلغت (18.0%) عام 2005، فيما سجلت مانسبته (17.5%) عام 2007 ،لتتراجع لتسجل ما نسبته (15.3 %) عام 2008 واقتصر النشاط الاقتصادي على القطاعات التوزيعية والاستهلاكية دون الانتاجية فيما طرأ بعض التحسن عام 2005 في أعادة تشغيل المرافق الخدمية والسلعية العامة في مجالات الماء والكهرباء والاتصالات لم تلبث إن تراجعت الى الحدود الدنيا في تغطية الاحتياجات المحلية وبلغت أوطأ مستوياتها طوال عام 2006 فيما بلغ معدل التضخم أعلى مستوى له في عامي 2006 و 2007 ليسجل مانسبته (53.2 %) و(30.8 %) على التوالي وذلك نتيجة لتدهور الوضع الأمني والى الاختلال الهيكلي فيما بين القطاعات الاقتصادية (انعدام التوازن) واتساع الفجوة بين المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي (24.2 %) عام 2007 ،إلا إن السلطة النقدية تمكنت من تحقيق هدفها في خفض معدل التضخم الأساس (core nflation) من (31.7 %) عام 2006 إلى (2.9 %) عام 2010 والدخول في عصر المرتبة العشرية الواحدة، كما ارتفع مستوى بعض الخدمات خلال السنوات الأخيرة من هذه المرحلة ،فيما بلغ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عدا القطاع النفطي (16606.2) مليون دينارعام 2000 مقابل (37019.4) مليون دينار عام 2010 ،اي بنسبة ارتفاع (8.3 %)، اما قيمة النفط الخام المصدر فقد سجلت مامقداره (52202) مليون دولار

عام 2010 وبلغت نسبة نمو السكان خلال هذه الفترة (3%) وبلغ معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (0.6 %)، فيما بلغت نسبة الفقر (23%) (حيث تم احتساب هذه النسبة بصورة رسمية للمرة الاولى عام2007.

وبلغت نسبة تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي لعام 2009 (22.4%) باسعار(1988) مقابل (6.1 %) عام 1990، وانخفض اجمالي تكوين راس المال الثابت والذي يعبر عن حجم الاستثمار السنوي لعام 2009 بنسبة (31.2 %) مقارنة بسنة 2008 وذلك بسبب الاثار السلبية للازمة الاقتصادية العالمية والتي انعكست على حجم الايرادات المتاحة للموازنة العامة للدولة بشقيها الجاري والاستثماري.

وحقق قطاع النفط في عام 2010 زيادة طفيفة في الانتاج بنسبة (0.9 %) مقارنة بعام 2009 حيث ارتفعت كميات الانتاج من(852.7) مليون برميل عام 2009 الى (860.7) مليون برميل عام 2010 في حين سجلت الصادرات النفطية انخفاضا بنسبة (0.8 %) عن سنة 2009 وذلك نتيجة لارتفاع كمية النفط المجهز للمصافي والذي بلغت نسبة الزيادة فيه (17.3%)عام 2010[1] .

(1). وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،ستراتيجية النهوض الاجتماعي،2004، ص19.

ثانيا: التحول نحو الخصخصة

في ظل هذه المراحل التي تم استعراضها يصعب فهم ماتؤول اليه حركة الاقتصاد العراقي المستقبلي، الا ان التحول الى اقتصاد السوق في ظل تلكؤ القطاع العام وعدم وجود قطاع خاص واضح المعالم ووجود بيئة دولية ضاغطة من اهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، لذلك فلا بد من تحديد مرحلة الانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط الى اقتصاد السوق وكذلك حسم مسألة الدولة هل انها تريد فعلا ذلك ام لا اي بقاء الاقتصاد في ظل سيطرة الدولة ،واذا ارادت اتباع الاتجاه الاول هل تريد التخصص بمعناه الواسع ام الضيق او اتباع الخصخصة المفاجئة ام الخصخصة التدريجية.

1-الخصخصة المفاجئة

يقدم هذا النموذج من قبل المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كوصفة لخصخصة الاقتصاد، اذ تتضمن هذه العملية اعطاء وصفات جاهزة للدول النامية لتحرير اقتصادها من خلال تخفيض اسعار الصرف وتحديد الاجور والرواتب وزيادة الضرائب غير المباشرة وتقليص مستوى الانفاق وبيع مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص والغاء الدعم بكل انواعه وتقليص عجز الموازنة للدولة[1] خلال مدة قصيرة وهذا لاينطبق مع واقع الاقتصاد العراقي والتنمية البشرية على الرغم من مرور اكثر من(10)سنوات على حصول عملية التغيير على البنية السياسية والاقتصادية للبلد الا انه لم يحدث اي شئ بهذا الاتجاه لان الاقتصاد يعاني من اختلالات في قطاعاته الانتاجية وتشوهات في بنيانه الهيكلي فضلا عن المعدلات المرتفعة نسبيا للبطالة والتضخم وتدني مؤشرات التنمية مع الحاجة الماسة الى اعادة بناء مادمرته الحروب والحصار.

(1). علي الواسطي، اجراءات ومتطلبات شبكة الحماية الاجتماعية، مجلة العمل والمجتمع، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،العدد8، 2006، ص1.

ان اتباع هذا الاسلوب يؤدي الى نتائج سلبية كحصول اضطراب سياسي او اقتصادي في البلد وكذلك قيام الشركات المشمولة بالخصخصة ببيع اسهمها بشكل غير اعتيادي اي زيادة المعروض من هذه الاسهم عن الطاقة الاستيعابية للسوق المالية مما يؤدي الى انخفاض حجم المبيعات وظهور التكاليف الاجتماعية التي لايمكن تجاهل نتائجها خلال الفترة الانتقالية كتسريح اعداد كبيرة من العاملين والذي يؤدي الى ارتفاع ظاهرة البطالة مما ينعكس بشكل سلبي على مستوى دخل الفرد والذي يمثل احد مؤشرات التنمية البشرية فضلا من ان التسرع بعملية الخصخصة قد يؤدي الى تركز الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع على حساب الاغلبية وهذا بدوره يؤدي الى انعدام العدالة في توزيع الدخل بين المواطنين.

اضافة الى ذلك فان تحرير الاسعار بشكل سريع يضر بمتطلبات التنمية البشرية لاصحاب الدخول المنخفضة مما يعني ارتفاع اسعار السلع والخدمات الذي يؤدي الى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي

لهذه الفئة كذلك فان تحرير التعليم ستكون له عواقب كبيرة على المدى القصير اذ سيلغي حق التعليم ويكون من الصعب تحقيق التعليم الالزامي بجميع مراحله، وما ينطبق على التعليم فانه ينطبق على الصحة،وبالتالي فسيكون من الصعب الحصول على هذه الفرص لذوي الدخل المحدود.

2- الخصخصة التدريجية

في ظل اتباع هذا النوع من الخصخصة يجب ان يكون هناك برنامج زمني موضوع من قبل الحكومة مدروس وان يراعي مجموعة من الاعتبارات اهمها قدرة السوق على استيعاب الشركات المطروحة للبيع ودرجة تطور سوق المال ومدى نضج التشريعات والقوانين وتوفر خبرات التقييم والتسعير مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم تحديد تاريخ لانتهاء تنفيذ برنامج الخصخصة ،فخصخصة الشركات قد تحتاج الى وقت طويل،فعلى سبيل المثال استغرق التخطيط لخصخصة سكة حديد اليابان (6) سنوات في حين استغرقت عملية انتهاء بيعها (5) سنوات اخرى[1].

(1). نفس المصدر السابق، ص2 .

ولذلك فان عملية الانفتاح وتحرير الاقتصاد تتطلب ابحاث ودراسات مستفيضة من خلال المعرفة الواسعة والشمولية لطبيعة وواقع الاقتصاد العراقي والكشف عن نقاط الخلل بهدف دراستها ووضع الحلول الصحيحة لمعالجتها ،لان اتباع السياسات غير المدروسة من شانها ان تؤدي الى ظهور سلبيات وتشوهات هيكلية اضافة لنقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي قد تدوم طويلا قبل اصلاحها.

لذا فان عملية التحول ليست مجرد فتح الباب امام القطاع الخاص وتشجيعه بل وجود درجة عالية من القدرات المؤسسية للدولة لتطبيقها بصورة جيدة وفعالة لما تتضمنه من تحديد لحقوق الملكية وتقييمها ونقلها بشفافية ووضوح لان التجارب اثبتت بان الخصخصة تحقق قدر من النتائج الايجابية اذا ما تم تطبيقها وفق الخطوات الصحيحة. فحرية السوق هي الاداة الفعالة لتحقيق الكفاءة

الاقتصادية من خلال ما ينجم عنه من ربح او خسارة، الا انه لا يمنع من تدخل الدولة لعلاج نقاط ضعف السوق من خلال رسم السياسات الاقتصادية ومراقبة تطبيقها والقيام بدورها الانتاجي للمشاريع الاستراتيجية ودعم مكونات التنمية البشرية المستدامة كالتعليم والصحة وتوفير الامن اللازم والحفاظ على البيئة .ويمكن الاستفادة من القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة وتكوين كوادر عراقية قادرة على تحقيق النمو وبالتالي التنمية الاقتصادية ليقوم القطاع العام بدوره الاساسي للمشاريع التي تخدم التنمية البشرية[1].

وعلى هذا الاساس فان الارتقاء بمتطلبات التنمية البشرية في العراق يحتاج الى توليفة بين حرية السوق وتدخل الدولة،اذ كانت نتائج احدى الدراسات باستخدام بيانات (86) دولة نامية التوصل الى[2] :

- ان نمو الدخل الخاص يرجع الى ميكانيكية السوق الحر والذي بدوره يحفز التنمية البشرية،اذ ظهرت علاقة طردية بين متوسط الاستهلاك الخاص وتوقع الحياة،فزيادة الدخول الخاصة تؤدي الى زيادة مقدرة الافراد على شراء السلع والخدمات كالغذاء والماء والرعاية الصحية،مما يزيد من العمر المتوقع اي ان السوق كفيل بتحقيق التنمية وليس الدولة.
- ان سياسات التوزيع التي تنتهجها الدولة بهدف تقليل الفقر تحقق التنمية البشرية عند مستويات الدخول المنخفضة لان هناك علاقة طردية بين متوسط الاستهلاك وتوقع الحياة،اما عند مستويات الدخول المرتفعة فان هذه العلاقة تكون ضعيفة مما يدل على ان سياسات التوزيع لصالح الدخول الواطئة هي التي تحقق التنمية البشرية وليس زيادة الدخل الا اذا كانت زيادة الدخل موجهه الى تقديم الخدمات العامة من قبل الدولة كمياه نظيفة وصرف صحي ورعاية صحية فان ذلك يحقق التنمية الاقتصادية والبشرية.

(1). مها صلاح عكس، دور القروض الميسرة في انشاء المشاريع الصغيرة، النتائج والتطبيق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد،2008، ص5.

(2). نفس المصدر السابق، ص10.

- ان التناغم بين القطاع العام والخاص يحقق قدر من النتائج الايجابية الا انه في الوقت نفسه فان عملية التحول ترافقها نتائج سلبية ايضا ،لذا لابد من مراعاة كيفية تقليل الاضرار الناجمة من هذا التحول من خلال وضع برنامج متكامل من قبل الدولة والتهيؤ الى التحول الى القطاع الخاص بصورة تدريجية وفيما يلي الخطوات التي يتطلب اتباعها لتقليل الخسائر:

- تقليل الاهمية النسبية للانفاق على السلع غير الضرورية مقابل زيادة الاهمية النسبية للانفاق الاستثماري للبنى التحتية والتنمية البشرية لان سنوات الحرب والحصار ساهمت في تراجع قيمة مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم ومتوسط دخل الفرد،لذا يتطلب زيادة مساهمة الانفاق العام في هذه المجالات لرفع الرقم الدليلي للتنمية البشرية الى مستويات مرضية.
- يتطلب من الدولة ان تحافظ على دورها الفاعل في ادارة المشاريع الاستراتيجية كانتاج النفط والطاقة والامن الغذائي وعلى الاقل في المدى القصير في المرحلة الانتقالية للخصخصة.
- عند الدخول في عملية الاصلاح الهيكلي لابد من توفر مجموعة من الشروط منها وضع السياسات والشروط التي تتعلق بالخصخصة واصلاح النظام النقدي وسوق المال واعداد القطاع الخاص وتهيئته قبل عملية الخصخصة.
- اصلاح التشريعات والقوانين التي تنظم الملكية الخاصة كقانون الشركات والضرائب والاستثمار وحماية المستهلك.
- الاستفادة من تجارب الدول الاخرى (النمور الاسيوية وامريكا اللاتينية) ومعرفة مساوئ ومحاسن الخصخصة والاستفادة منها.
- عدالة توزيع عملية التنمية بين المناطق الجغرافية لما لها من تاثير فعال في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

- معالجة العمالة الزائدة كاعطاء مكافئات لترك الخدمة طوعا وغير ذلك.
- تنويع وتوسيع دائرة الملكية من خلال طرح اسهم المنشاة للبيع الى الجمهور والذي يكون اسلوب الخصخصة الامثل.
- اعادة تاهيل العاملين من خلال الدورات التدريبية والتاهيلية الذي يمثل عملية الربط بين الاصلاح الاقتصادي بالنظام التعليمي.

ثالثا: تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة

تحتل قضية الاستثمار الاجنبي المباشر جدلا بين الاقتصاديين والسياسيين في العراق بين مؤيد ورافض لها،الا ان الكثير يعتقد بان الاستثمار ضروري شرط صياغة الاطر القانونية والادارية لضمان حقوق والتزامات كلا الطرفين.

وان وجهة نظر الرافضين له تقول بانه يقلل من فرص الاستثمار الوطني لا ان يشجعه ،لكن من خلال تجارب الدول النامية وبالاخص دول جنوب شرق اسيا وجد ان كلا من الشركات الوطنية والاجنبية تعمل جنبا الى جنب بل ان الشركات الوطنية نمت وغزت الاسواق الدولية في صور شركات متعددة الجنسية وحسب ماتضمنه تقرير الاستثمار العالمي لعام2003 [1].

وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية فان العراق بامس الحاجة الى الاستثمار الاجنبي المباشر للاسباب الاتية:

1-ضعف الادخار والتراكم الراسمالي للقطاع الخاص.

2-ضخامة الديون الخارجية والالتزامات على العراق.

3-قلة توفر العملة الاجنبية لدى القطاع الخاص المحلي وضعف المصارف والمؤسسات المالية وصعوبة تعاملاتها.

4-يساهم في ادخال التكنولوجيا المتطورة وزيادة المعرفة لابناء البلد.

(1). د. محمد علي موسى المعموري، اعادة اعمار العراق، الفرص والتحديات، الجزء الاول من الندوات التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بغداد،2005، ص26 .

5-دعم الطاقة الانتاجية وزيادة عمليات النمو والتنمية الاقتصادية من خلال خلق كوادر قيادية فضلا عن الكوادر العمالية المتدربة مما يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني وهو احد عناصر التنمية البشرية.

6-يمكن الدولة من زيادة متطلبات التنمية البشرية لان المستثمر الاجنبي يبحث عن الكفاءة.

7-يؤدي الى زيادة حجم الصادرات بسبب خلق فرص الاستثمار للشركات المحلية اضافة الى خلق التشابكات مع القطاعات الاخرى.

رابعا: مقومات البيئة الاقتصادية المستقبلية لخلق تنمية بشرية مستدامة:

الحد من البطالة والفقر

تمثل البطالة ظاهرة اقتصادية ملازمة لاغلب اقصادات الدول خاصة النامية منها لانها تسبب هدرا كبيرا للعمالة ضمن قوة العمل وتؤثر على التنمية الاقتصادية اذ تعتبر مصدرا نشيطا من مصادر التوتر الاجتماعي واحد مصادر الازمات بين السلطة والمجتمع،كما تمثل البطالة بكل اشكالها نموذجا سيئا من نماذج الهدر المتعسف والمفرط للموارد البشرية الفاعلة وبالاخص عند تركزها بين المتعلمين وفي الفئات العمرية الشابة ،اذ تكون الطاقة المهدورة اكثر كفاءة وقدرة على العمل ،وفي نفس الوقت يمكن لهذه الفئات ان تكون اكثر استعدادا للعنف بحكم الاحباط الذي تولده حالة التعطيل التي تصطدم بكل طموحات الشباب وبالتالي فانها تمثل من الناحية الانسانية اكثر ايلاما للفرد والمجتمع.

وتعد البطالة احد معوقات التنمية البشرية خاصة في البلدان التي تعاني منها،فانتشار البطالة يؤدي بالنتيجة الى انتشار ظاهرة اخرى الا وهي الفقر لان العاطلين عن العمل لا يستطيعون اضافة شيء الى الناتج الكلي بل يقتسمون دخول المنتجين ويشاركوهم فيها،مما يؤدي الى انخفاض متوسط دخل الفرد والى تقليل معدل تكوين راس

المال والحد من الادخار، الامر الذي يتطلب وضعها في مكان الصدارة في جميع البرامج والخطط الوطنية التي تهدف الى النهوض بالمجتمع وتاهيل الاقتصاد وخلق المقومات الضرورية للتنمية البشرية.

وبسبب السياسات المتبعة سابقا والممارسات اللاعقلانية من قبل الانظمة السابقة فانها تسببت بمشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة ادت الى تعميق الخصائص السلبية التي تميزت بها السياسات الاقتصادية والاجتماعية وعجزها في التغلب على البطالة وعدم قدرتها على تغيير وتعديل بنية الاقتصاد العراقي ،اذ استمر الاقتصاد وحيد الجانب في اعتماده على العوائد النفطية واستخدام القسم الاعظم منها لاستيراد المزيد من السلع الاستهلاكية لاشباع حاجات السوق المحلية وتنمية غير عقلانية في التصنيع المحلي والبطء الشديد في تنمية القطاع الزراعي ، اضافة الى هيمنة القرار السياسي وعسكرة المجتمع وتوجيه كل الموارد النفطية صوب الاغراض العسكرية وخوض الحروب الداخلية والخارجية التي ساهمت بدورها في تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية وانعكاسها السلبي على الوضع المعاشي والتنموي[1].

(1). نفس المصدر السابق، ص40.

أسباب البطالة في العراق

بعد عام 2003 وما تلاه من إجراءات وأحداث قد تسبب في شل فعاليات الدولة العراقية بشكل عام وخلق حالة من الإرباك وعدم وضوح صورة العراق المستقبلية من الناحية الاقتصادية بشكل خاص، ولقد تفاقمت ظاهرة البطالة لأسباب عديدة يمكن تلخيصها بما يأتي[2] :-

(2). د. عبدالقادر محمد عبدالقادر، اتجاهات حديثة في التنمية، مصدر سبق ذكره، ص224 .

1- انعدام الاستقرار الأمني و السياسي والاجتماعي، يتطلب النشاط الاقتصادي بالدرجة الأساس الاستقرار الأمني و السياسي والاجتماعي ،وفيما يخص موضوعنا فلقد شهد العراق انعداما في استقرار العوامل المذكورة منذ عام 2003 ولحد الآن وبدرجات متفاوتة انعكست على النشاط الاقتصادي وبالتالي انعكست على نسب

البطالة، والتي ارتفعت في فترات العمليات العسكرية أو العنف الطائفي والتهجير وتراجعت في الفترات التي انخفضت فيها نسب عدم استقرار تلك العوامل.

2. عدم وضوح الرؤيا الاقتصادية للدولة، والتي ينبثق عنها تحديد مساحة النشاط الاقتصادي العام، والخاص، وكذلك فيما يتعلق بالرؤيا الخاصة بالاستثمار الأجنبي بإشكاله المختلفة ، ففي الوقت الحاضر فان الدولة تتولى معظم النشاطات الاقتصادية ، بينما عمليا هناك عجز واضح في انجازاتها الاقتصادية مما يتطلب جهودا نظرية وتطبيقية لتحديد مساحة نشاط الدولة الاقتصادي وتركه للقطاع الخاص وجعل نشاط الدولة يقتصر على مراقبة حالة التوازن والنمو الاقتصادي والتدخل لمعالجة الأختلالات التي تحصل بفعل الدورات الاقتصادية أو عوامل أخرى فضلا عن قيامها بالواجبات غير الاقتصادية الأخرى كالأمن الخارجي والداخلي والقضاء وبعض الخدمات العامة.

3. انخفاض مستوى الاستثمار في مشاريع الإشغال والخدمات العامة كالمستشفيات والمستوصفات الصحية والطرق والجسور وبناء المدارس وغيرها من المشاريع ذات النفع العام الذي يعتبر ضروريا في هذه المرحلة لدعم المجتمع والاقتصاد ولامتصاص جزء كبير من البطالة وخلق الدخول اللازمة للطلب.

4 . تراجع الإنتاج الصناعي ورداءته وكذلك قطاع الخدمات العام والخاص ومن ابرز أسباب هذه الحالة هو التدمير الذي خلفته العمليات العسكرية وأعمال السلب والحرق والتدمير الذي تعرضت له تلك المرافق عام 2003 واختفاء سياسة الدعم والحماية الحكومية لتلك السلع والخدمات المحلية وتعرضها إلى المنافسة الدولية.

5. تراجع الإنتاج الزراعي بشكل عام لأسباب عديدة ترتبط بعامل الاستقرار الأمني والمنافسة الدولية وقلة الدعم الحكومي من جهة وبسبب انخفاض كميات المياه أو انعدامها في مناطق عديدة وبشكل خاص في جنوب العراق من جهة أخرى كل تلك العوامل قد ساهمت

في ترك أعداد كبيرة من القوى العاملة في القطاع الزراعي هذه المهنة مما سبب تراجعا في الإنتاج الزراعي بشكل عام و خلق بطالة في ذلك القطاع.

6.تشوهات مخرجات التعليم التي لاتنسجم مع احتياجات سوق العمل إذ ان النظام التعليمي يخرج أفواجا متزايدة من الطلبة ذوي مؤهلات وتخصصات لا يوجد عليها طلب في سوق العمل المحلي.

7. عدم وجود تصورات أو خطط لجذب وعودة رؤوس الأموال المحلية إلى الداخل والتي هربت إلى دول أخرى لأسباب مختلفة قبل وبعد عام 2003، والتي يمكن ان تخلق مشاريع كثيرة تساهم في زيادة الناتج المحلي وتسهم في امتصاص جزء من البطالة.

8. الفساد الإداري والمالي الذي أصبح يشكل احد اخطر معوقات التنمية ففي دراسة لمنظمة الشفافية الدولية كان العراق في المركز 129 في الدول الأنظف في سلم الفساد و في ألمرتبه الثالثة بين أكثر الدول فسادا بعد الصومال ومينمار.

9.ارتفاع معدل النمو السكاني الذي ادى إلى زيادة عرض العمل إذ يعتبر معدل النمو السكاني في العراق مـــن أعلى المعدلات في العالم وهو احد الأسباب الرئيسة وراء مشكلة البطالة المتفاقمة إذ ان زيادة حجم السكان هو سبب في زيادة حجم القوى العاملة وعرضها مقابل مستوى محدود من الطلب.

10. زيادة الإقبال من الإناث على العمل لأسباب اجتماعية (وفاة المعيل مثلا أو الطلاق)، أو معاشية وأسباب أخرى في مقدمتها الوعي الديمقراطي والإنساني لدور المرأة في المجتمع، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على العمل وجعل الزيادة في قوة العمل تزيد على معدل نمو السكان.

11. تعيين وإعادة تعيين أعداد كبيرة من المفصولين وكذلك المستقيلين وتاركي الخدمة الذين عادوا إلى دوائر الدولة بسبب المستوى المرتفع نسبيا للرواتب في تلك الدوائر بعد عام 2003 ،مما

جعل أعدادا كبيرة من الشباب لاتجد فرصة عمل في دوائر الدولة من جانب وإغراق تلك الدوائر ببطالة مقنعة من جانب أخر ،فضلا عن الحاجة إلى سن قوانين تقاعدية مناسبة تشجع على توفير وظائف لجيل الشباب.

12. عدم وجود تنظيمات إدارية متخصصة بانجاز الإحصائيات الدقيقة من خلال استخدام الوسائل المتطورة لتحديد فرص العمل المتوفرة والعمالة العاطلة كمكاتب التشغيل مثلا.

اهم البرامج لمساعدة الفئات الهشة

اعتمدت الحكومة العراقية بعض البرامج لمساعدة ذوي الدخل المحدود(عند مستوى خط الفقر ودون ذلك) والذين هم الاكثر تضررا في المجتمع للتخفيف من حدة البطالة ووطأة الفقر من خلال برامج شبكة الحماية الاجتماعية والقروض الميسرة.

شبكة الحماية الاجتماعية

مايزال العراق عالقا في شباك الفقر والبطالة وانعدام الاستقرار السياسي والامني بسبب الصراعات العرقية والطائفية والمزيادات السياسية داخليا والتدخلات الاقليمية والدولية خارجيا ساهمت في تعزيز بعضها للبعض الاخر وابعدت الحكومة بالاهتمام ببناء الدولة مما ادى الى زيادة عدد الفقراء والعاطلين عن العمل وجعل المجتمع في حالة عدم استقرار وانهيار تماسكه الى جانب تراجع مؤشرات التنمية البشرية وغياب استدامتها ،ومن المؤكد ان شبكة الحماية الاجتماعية تهدف في الحفاظ على حالة التوازن والحد من الفقر والبطالة وخصوصا في مراحل التحول[1].

(1). وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، مصدر سبق ذكره،ص68.

اهداف شبكة الحماية الاجتماعية

ان الهدف الرئيسي لهذا النوع من الاعانات هو دعم الاسر ذات الدخل المحدود والمنخفض وتشجيع العاطلين على العمل والتوظف لذا فانها تمثل الية لحماية فئات من السكان تعاني من نقص في

قدرتها على المشاركة في حياة المجتمع والعيش بمستوى انساني مقبول[1].

يعتمد هذا النظام على مبدا التكافل الاجتماعي وهو مبدا انساني ،ففي المجتمعات المتقدمة تنضمه قوانين وتعليمات حيث استند هذا النظام على مفهومين متداخلين يصب احدها في الاخر ويدعمه وهما التضامن الاجتماعي والضرائب والرسوم[2].

اما نظام شبكة الحماية الاجتماعية في العراق فان الحكومة هي التي تبنته عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهو توسيع نظام الرعاية الاجتماعية لتشمل فئات جديدة وفقا للمتغيرات التي حدثت في العراق وتحقيقا لاهداف ومبادئ عامة هي[3]:

رفع المستوى المعاشي للطبقات الفقيرة من خلال ايجاد نظام اجتماعي متكامل لتوفير مستلزمات العيش الكريم بشك افضل.

ان الهدف الاساسي لتشريع هذا القانون هو لشمول الاسر معدومة الدخل او ذات الدخل المحدود.

اذا كانت للاسرة دخل يقل عن مستوى الدخل المحدد في سقف الاعانات المقررة يتم منحها مبلغا يساوي مقدار الفرق بين دخلها ومستوى الدخل المحدد من قبل الحكومة اذا توفرت فيها شروط الاستحقاق فعندما يكون عدد افراد الاسرة (1) فان مبلغ الاعانة الشهرية يكون (50)الف دينارتكون الزيادة (20)الف دينار عن كل شخص اضافي لحد ثلاثة افراد،اما اذا كان عدد الافراد اكثر من اربعة حتى ستة افراد فاكثر فان مقدار الزيادة تكون (10)الاف دينار.

تقييم شبكة الحماية الاجتماعية

ان تطبيق قانون شبكة الحماية الاجتماعية كان استجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة ،الا انه برزت نقاط ضعف في تطبيقه شكلت عقبات معرقلة امام نجاح المشروع وذلك بسبب غياب التخطيط المنظم وعدم اجراء الدراسات العملية الضرورية لتشخيص نقاط الضعف والقوة ووضع المقترحات والمعالجات المناسبة له ،اضافة الى الاقبال الكثيف

(1). د. احمد خليل الحسيني، تقييم ستراتيجية التنمية الاقتصادية لاعادة اعمار العراق، مجلة ابحاث عراقية، مركز حمورابي، السنة الاولى، العدد3، 2007، ص5 .

(2). وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، مصدر سبق ذكره، ص162.

(3). د. عبدالقادر محمد عبدالقادر، اتجاهات حديثة في التنمية، مصدر سبق ذكره، ص84.

للمواطنين على طلب الاعانة والتي ادت الى زيادة الخلل والارباك عند تطبيقه وهي[1]:

(اولا) : ان حصة الفرد من الاعانة وحسب التعليمات النافذة هي (50) الف دينار شهريا وبواقع (600) الف دينار سنويا اي بقيمة (400)دولار سنويا، اما الاسرة المكونة من (6) افراد فانها تستلم 120)الف دينار شهريا وبواقع (1.440) مليون دينار سنويا وما قيمته(960) دولار سنويا وبذلك تكون حصة الفرد الواحد(160) دولار سنويا اي اقل من دولار يوميا وهذا يعني ان قيمة اعانة الفرد هي (400-699) دولار سنويا وهذا لايتناسب مع :

- متطلبات المعيشة اللائقة للفرد في ضوء القدرة الشرائية وارتفاع الاسعار ومعدلات التضخم.
- ان هذه المعدلات المستلمة من الاعانة لا ترفع خط الفقر للافراد .
- ان الهدف العام من اقرار قانون شبكة الحماية الاجتماعية هو توفير متطلبات المعيشة العادلة وهو ما لم تحققه الشبكة لان المبلغ المستلم ينخفض كلما ازداد عدد الافراد المشمولين به وكما بيناه سابقا.

(ثانيا): تم استبعاد (198530) فردا من الشبكة من اصل (655172) مستفيد اي بنسبة 30% لفقدانهم احد شروط الاستحقاق للاعانة، في حين هناك الكثير من الاسر المستحقة لم تدرج ضمن قوائم المستفيدين من الاعانة خاصة في المناطق النائية ،اما بسبب جهل هذه الاسر في عملية التقديم للشبكة او بسبب التكاليف المالية للصرف على عملية التقديم الى الشبكة فضلا عن التعقيد والروتين والفساد المالي عند عملية التقديم.

2-القروض الميسرة

من المواضيع التي تستحق ان تدرس بموضوعية لكي يتم اعتمادها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف الى

(1). وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق لسنة 2007، العراق ، ط1 ،2008 ،ص252.

تقليل الفقر والحد من ظاهرة البطالة لما لها من تاثير كبير والقدرة على خلق وتوفير الفرص الملائمة للعمل وتحديد الموارد واستقطاب الامكانيات البشرية المتاحة وتمكينها من الدخول في سوق العمل والمنافسة والتي تعتبر من الركائز الاساسية للتنمية البشرية.

وتتوضح اهمية هذه القروض بظهور انماط جديدة للعمل والتشغيل،ومن هذه الانماط التشغيلية الجديدة برامج القروض الميسرة لانشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يعد من البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف الى تنمية ورفع قدرة العمل الذاتي لدى الشخص العاطل والتي تساهم بشكل كبير في رفع المستوى المعاشي اولا ثم اكتساب القدرة والمهارة ثانيا ودفع عجلة التنمية البشرية ثالثا بالاضافة الى الاستغلال الامثل للموارد البشرية وتمكينها من العمل.

لذا يرى الكثير من الباحثين ان تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع انشائها يعد من اهم روافد عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي البشرية على مستوى العالم وبشكل خاص على مستوى البلدان النامية، وذلك بوصفها منطلقا اساسيا لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة[1].

القروض الميسرة في العراق

انطلق هذا المشروع عام 2007 بعد مصادقة مجلس الوزراء على اقامة مشاريع مدرة للدخل والذين شملتهم هذه القروض هم الخريجون والمهجرون واصحاب المشاريع المتضررة بسبب الارهاب والعوائل المتضررة من الارهاب.

وتم تخصيص (235) مليون دولار بواقع (3-10) مليون دينار عراقي لكل مقترض بلا فوائد مصرفية كمرحلة اولى،اذ تم اقامة (6500) مشروع في بغداد وتحقيق (18449) فرصة عمل للعاطلين.

(1). د. خليل العناني، مشكلات اعادة الاعمار في العراق، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات ستراتيجية، العدد134، السنة 13، القاهرة، 2005، ص1.

وعندما لاحظت الحكومة بان هذه القروض قد حققت الكثير من اهدافها قامت بزيادة حجم هذه القروض بحدود (800) مليون دولار لتشمل الكثير من العاطلين وفرص عمل اخرى[1].

(1). برنامج الامم المتحدة الانمائي 1996 ، تقرير التنمية البشرية لعام 1996 ، ص52 .

تقييم القروض الميسرة في العراق

على الرغم من حداثة هذا المشروع الا ان عملية تطبيقه تؤشر اهمية البرنامج وحيويته وجدواه وانه وسيلة فعالة لامتصاص البطالة للقوى العاملة الباحثة عن العمل،وهو اسلوب عملي لاعادة تنظيم شبكة الحماية من شكلها ذات الطبيعة الاستهلاكية الى هدف انتاجي يعنى بالنمو الاقتصادي ويوفر فرص الرفاه الاقتصادي والاجتماعي من خلال تشجيع الشباب لاقامة مشروعات انتاجية تدر عليهم دخلا وتساهم في زيادة الانتاج القومي.

ويحتاج هذا البرنامج الى برامج خاصة لتنمية المهارات وتطويرها لخلق توازن اقتصادي واجتماعي من خلال توفير فرص العمل المناسبة لسد احتياجات السوق ويؤدي ايضا الى تحقيق العدالة الاجتماعية مما يعزز الامن والاستقرار وتحقيق التنمية والرفاه، فضلا على ضرورة وضع استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والبشرية واستيعاب النمو السكاني من خلال خلق فرص عمل للعاطلين عن طريق التاكيد على النظرة الاقتصادية الجديدة التي تؤكد على اهمية المرونة والتخصيص الدقيق في الانماط الانتاجية غير التقليدية بفعل التقنية الحديثة التي تدعم دور المشاريع الصغيرة مما يجعلها مصدرا للتنافس وخلق فرص العمل واستقرار السوق[2].

(2). د.رضا عبدالسلام، محددات الاستثمار الاجنبي في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا(مصر دراسة حالة)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة،ط1، 2007،ص371.

2-الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني

وهو من مقومات البيئة الاقتصادية المستقبلية لخلق تنمية بشرية مستدامة ويعتبر شرط ضروري ومهم لتحقيق هذا الاستقرار،فتحسن الوضع الاقتصادي سيساعد على تخفيض الضغوط المعاشية وتقليص البطالة وان الاستقرار السياسي والامني شرط مسبق لتشجيع المشاركة الواسعة للقطاع الخاص المحلي والعربي اضافة لتشجيعه للاستثمار الاجنبي في مسيرة اعمار العراق.

فتحقيق الاستقرار الاقتصادي يتم من خلال وضع السياسات الكلية الفاعلة والشفافة مع تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وفي الاسعار عموما واسعار الفائدة والصرف خصوصا ،اذ ان دعم الاستقرار الاقتصادي يحقق التنمية الاقتصادية ولا بد من الاعتماد على تتابع واتساق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والامنية[1].

ويتميز العراق بامتلاكه معظم العوامل التي تعد ضرورية لانطلاق اي نهضة علمية كالقوى البشرية المؤهلة وتوفر الاموال والموارد اللازمة لها ،الا ان الاوضاع الامنية غير المستقرة ادت الى التعرض للكفاءات العلمية والاكاديمية مما ادى الى هجرة البعض منها واغتيال البعض الاخر والذي ادى الى هدم هذه المنظومة وذلك بتفريغها من العقول العلمية واستنزاف لاهم ثروة وطنية.

فقبل عام 2003 كانت الهجرة الاضطرارية لاسباب مختلفة،فخلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي هاجر مايقرب من مليوني شخص من ضمنهم العلماء والاكاديميون والفنيون،وقدر عدد حملة الشهادات العليا الذين هاجروا خارج البلد ما بين (400-500)خلال المدة 1995-1998.

واوضحت احدى الاحصاءات الامريكية ان(1888) طبيبا عراقيا يمارسون المهنة في امريكا.

اما التهجير القسري بعد عام 2003 ووفقا لاحدث التقارير لمفوضية اللاجئين فقد بلغ (1.7) مليون مهجر داخلي و(2.2) مليون لاجئ مما يعكس كارثة انسانية كبيرة[2].

ان هجرة العقول تمثل اضعافا لقوى التنمية في المجتمع وتؤثر سلبا في نمو انتاجية اليد العاملة والتي هي اساس النمو الاقتصادي .

3-اعادة تاهيل القطاع النفطي

يمثل القطاع النفطي في العراق مصدرا رئيسيا لموارد الموازنة العراقية اذ يساهم باكثر من 90% من الناتج المحلي الاجمالي ،وبعد عام 2003 استانفت الصادرات النفطية بحرية ودون قيد بسبب رفع

(1). د.عبد القادر محمد عبدالقادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2002-2003، ص96.

(2). د.كامل علاوي، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي، مجلة الغري، المجلد الاول، العدد الثاني،2005، ص13.

العقوبات الاقتصادية لذلك يتوجب على الحكومة ان تولي هذا القطاع اهمية خاصة واستثمار ايراداته لبناء القطاعات الاخرى.

من جهة اخرى يحتاج العراق الى اموال كبيرة لاعادة اعماره وقد قدرت هذه الاموال بحدود (100) مليار دولار،لذا فان المساعدات لا تستطيع ان توفر هذه المبالغ وعليه فان عملية اعادة اعمار العراق تتطلب الاعتماد على امكانياته الذاتية المتمثلة بالموارد الطبيعية الوفيرة فضلا عن امتلاكه الثروة البشرية القادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية اذا ما تم توجيهها توجيها صحيحا[1].

وبالامكان تاهيل هذا القطاع والوصول الى انتاج (3.5) مليون برميل يوميا ،الا انه يتطلب مساعدة تقنية ومالية كبيرة ،وحسب المحللين الفنيين لهذا القطاع فان اكثر من (75%) من ابار النفط المكتشفة لم تستغل لانها تحتاج الى مبالغ كبيرة من الاستثمار وتحتاج الى فترة طويلة لاستاناف الانتاج المطلوب وحسب الطاقة المستغلة من هذه الابار.

ويمكن مضاعفة الانتاج من (6-10) مليون برميل يوميا من خلال اعادة تاهيل هذا القطاع خلال مدة قياسية في ظل دخول الشركات العالمية المتخصصة في الاستثمارات النفطية للاستفادة من الوفورات المالية في ظل ارتفاع اسعار النفط وتوزيعها توزيعا عادلا على القطاعات الاخرى وحسب اهمية كل منها لاعادة بنائها ومشاركتها في التنمية الاقتصادية والبشرية عن طريق الاستثمار في راس المال البشري وتحديث البنية التحتية وتنويع القاعدة الانتاجية وتقليل الاعتماد على عائدات النفط التي تشكل (90 %) من الانفاق العام[2]، مما يجعل مستقبل التنمية الاقتصادية والبشرية مرهونا بالعائدات النفطية.

4-رفع مستوى التعليم

يمثل التعليم هدفا اساسيا للتنمية الاقتصادية ،اذ بينت احدى الدراسات ان التعليم يعد ثاني اهم عنصر يؤثر على التنمية بعد التقدم التكنولوجي ،فزيادة متوسط سوات الدراسة لافراد القوى

(1). د.منى قاسم، الاصلاح الاقتصادي في مصر، دور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،ط1، 1997،ص27.

(2). د.منير ابراهيم هندي، الخصخصة وخلاصة التجارب العالمية، خصخصة المشروعات الاقتصادية (البنية التحتية)، منشاة المعارف، 2004،ص125.

العاملة لسنة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج الحقيقي بنسبة (20%) تقريبا،وافادت الدراسة ان هناك علاقة ميكانيكية بين التعليم والتنمية ،الا ان التعليم قد لايحقق التنمية اذا كانت محتويات التعليم لا تخدم التنمية[1].

اما اذا اردنا معرفة العلاقة بين الامية والفقر والبطالة فانهم يخلقون حلقة مفرغة من الضعف والحرمان،ومن خلال تجارب بعض البلدان النامية اتضح ان ارتفاع معدلات القراءة والكتابة يؤدي الى انخفاض معدلات وفيات الاطفال والى تحسن الحالة الصحية ،اما الاشخاص الاميون فانهم يضطرون الى العمل كعمال غير ماهرين وذات انتاجية منخفضة وبالتالي فستكون

وطبقا للمسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لعام (2007) تظهر الفجوة بين الريف والحضر وبين الاناث والذكور في المرحلتين المتوسطة والاعدادية ،فمثلا مانسبته من الذكور (45.5%)بعمر 12-14 سنة فان النسبة من الاناث وفي نفس الفئة العمرية هو(41.5%) في الحضر هم من مرحلة الدراسة المتوسطة مقارنة بنسبة(28.8 %) من الذكور و (16.6%) من الاناث في الريف،اما الفئة العمرية من (-17 15) سنة فان الملتحقين بالدراسة من الذكور فانهم يشكلون مانسبته (25.8%) و(25%) من الاناث بالدراسة الاعدادية في الحضر،في حين ان هذه النسبة تنخفض الى (14%) من الذكور و(7%) من الاناث في الريف[2].

كذلك فان ظاهرة البطالة متفشية بين الخريجين لحملة شهادات الدبلوم والبكالوريوس وانهم اتجهوا الى اعمال اخرى كالتطوع في الجيش او الشرطة والابتعاد عن العلوم التي درسوها وبذلك فانه يمثل خسارة كبيرة للتنمية الاقتصادية التي تحتاج الى اصحاب الخبرات التعليمية والفنية والذي يكون البلد بامس الحاجة الى تخصصاتهم.

لذلك فعلى المعنيين في الدولة العراقية اعادة النظر بهذا القطاع الحيوي والذي يعتبر منهلا للقطاعات الاخرى والاهتمام ببنيته

(1). د.هناء عبدالحسين الطائي، الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، ندوة في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص117.

(2). سحر محمد قاسم، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، 2011،ص4.

التحتية المتهالكة والتي تحتاج الى اموال كبيرة وتوفير المستلزمات الضرورية الازمة للنهوض بهذا القطاع والتنسيق بين جهاز التعليم والذي يمثل جانب العرض واسواق العمل التي تمثل جانب الطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية.

5-رفع المستوى الصحي

لقد اظهرت النتائج التي اجرتها بعض الدراسات وجود علاقة تبادلية بين الصحة والتنمية فالصحة تؤثر بشكل مباشر في النمو من خلال تاثيرها على الانتاجية، اذ ان الشخص الذي يتمتع بصحة جيدة يبذل مجهودا كبيرا خلال نفس وحدة الزمن والعمل لوقت اطول خلال نفس اليوم وتكون انتاجيته اعلى ،وهذه العوامل تساعد على زيادة الانتاج وبالتالي تؤدي الى التنمية، في حين سوء التغذية يؤدي الى حدوث اعاقة عقلية وبدنية لدى الاطفال اضافة الى ارتفاع معدلات الوفيات بينهم،لكن التغذية السليمة والصحة الجيدة للاطفال تجعل اداؤهم في المدارس افضل ويزداد مستوى الانتاجية بعد التخرج وتحقيق التنمية المنشودة .

يعد الوضع الصحي في العراق من الاوضاع الاستثنائية نتيجة لتعرض النظام الصحي الى الاهمال لسنوات طويلة بسبب الحروب والحصار الاقتصادي ،اذ ادت الى ضعف شديد في مستويات الرعاية الصحية نتيجة لانخفاض الامكانيات الطبية والصحية وذلك للابتعاد عن التقدم الذي حصل في العالم في هذا الجانب، اضافة الى كل هذا فان معظم العقول الطبية المتخصصة قد هاجرت الى الخارج للاسباب اعلاه[1].

(1). المصدر السابق نفسه، ص6.

واذا ما اردنا مقارنة الواقع الصحي للعراق مع البلدان النامية لوجدناه في ذيل قائمة الترتيب ،لذا يتحتم على المسؤلين في الدولة العراقية اعداد التشريعات والقوانين التي تنتشل هذا القطاع من واقعه الحالي للنهوض به الى مايرقى لخدمة المواطن والذي هو بامس الحاجة الى ذلك لما لهذا القطاع من مساس بحياة المواطن ،ويجب زيادة الاهتمام بشك استثنائي بهدف تحسين المستوى الصحي

للمواطنين،لان ذلك يؤدي الى رفع القدرة الاقتصادية للبلد عن طريق زيادة الانتاج،اذ كلما تحسنت صحة الافراد فانهم سيساهمون في تحقيق انتاجية اكبر،وان كل زيادة في السعرات الحرارية المتناولة يمكن ان يؤدي الى زيادة انتاجية العمل تصل الى 47%[1].

كما يتطلب هذا القطاع زيادة الانفاق لرفع الخدمات المقدمة للمواطنين ،ومن الملاحظ فان ابواب الصرف مرتبكة وغير متوازنة وهذا ما اظهرته موازنات السنوات السابقة ،وعليه فان الامر يتطلب تصحيح التشوه وعدم التوازن في موازنات القطاع الصحي والاهتمام بزيادة النفقات الراسمالية وخاصة المختبرات والاجهزة الطبية والمراكز الطبية المتخصصة لرفع الواقع الصحي الى مستوى يليق بالانسان العراقي.

(1). المعلومات، تقرير عن مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق(2007-2010) تشرين الثاني 2011، ص3.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

هناك مجموعة من الاستنتاجات تم التوصل اليها هي:

- تميز الاقتصاد العراقي خلال فترات نموه بعدم الانتظام مما اثر تاثيرا مباشرا على التنمية اذ مر الاقتصاد بفترة انتعاش تمثلت بزيادة الايرادات وخاصة النفطية منها ،الا انه وخلال الفترتين الثانية والثالثة واجه صعوبات كبيرة بسبب الحرب والحصار ادت الى انهيار ماتم بناءه في الفترة الاولى وترتبت بذمته الديون الكبيرة حيث قدرت ب(420) مليار دولار امريكي فضلا عن تدمير البنية التحتية وتدهور مؤشرات التنمية كذلك فان الفترة الاخيرة هي الاخرى لم تكن افضل من سابقتيها بسبب الفساد الذي فاق التوقعات والارتباك السياسي والامني من التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي في المستقبل.
- يواجه العراق اليوم تحديات كبيرة بخصوص التحول الاقتصادي نحو سياسة التحرر والانفتاح الخارجي في ظل الاختلالات الهيكلية وتدني في كافة المؤشرات الاقتصادية والبشرية.
- تم اصدار عدة قوانين مشجعة للاستثمار الاجنبي المباشر بعد حدوث التغيير السياسي في العراق دون تهياة المناخ الملائم له،اذ لم تتعهد الدولة بتوفير الحماية اللازمة للمشاريع الاستثمارية مما لايتوقع قدوم الاستثمار الاجنبي المباشر في المنظور القريب طالما لم تكن اصولها في مامن.
- قيام الدولة بتشريع بعض القوانين منها قانون الرعاية الاجتماعية والقروض الميسرة لمساعدة الفئات الهشة للتخفيف من حدة البطالة والفقر الا انها لم تكن بالمستوى المطلوب.

- هجرة الكثير من العقول بسبب التهجير القسري او بسبب انعدام الاستقرار الامني بالاضافة الى تهريب الاموال العراقية خارج البلد تحت عناوين ومسميات كثيرة خاصة بعد عام 2003 والتي ادت الى انخفاض فرص التنمية الاقتصادية والبشرية.

ثانيا: التوصيات

- من خلال استعراض الاستنتاجات تم التوصل الى مجموعة من التوصيات التي لابد من الاخذ بها لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في ظل مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق وهي:
- على الدولة ان تكون قراراتها الاقتصادية مستقلة عن قراراتها السياسية والاستفادة من تجارب الدول المماثلة للاقتصاد العراقي وابعاد الاقتصاد عن التجاذبات السياسية التي يعاني منها البلد حتى ياخذ دوره الصحيح والريادي في عملية البناء والتطور.
- ان يكون هناك توائم بين الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق واخذ ظروف المجتمع العراقي بنظر الاعتبار في عملية الاصلاح على ان يتم بصورة تدريجية من حيث المركزية والخصخصة واصلاح النظام المؤسسي.
- اصلاح مؤشرات التنمية البشرية بشكل جدي والاستفادة القصوى من التخصيصات المالية وتوفير المستلزمات الضرورية حتى تحقق اهدافها لتشمل اكبر عدد ممكن من المشمولين بها.
- محاربة الفساد بكل اشكاله وذلك من خلال ايجاد نظام رقابي متطور وتطبيق القوانين بكل عدالة وشفافية وان يكون القضاء اكثر استقلالية ليتمكن من اصدار الاحكام دون مؤثرات وضغوط قد تمارس عليه.
- ان اصدار قوانين الاستثمار غير كافية لجذب المستثمر الاجنبي لذلك فمن الضروري تهيئة البيئة الاستثمارية

المناسبة لاجتذابه وتوطينه كتعهد الدولة بتقديم الحماية الامنية مع تهيئة البنية التحتية كتوفير الاسواق المالية وتطوير النظام المصرفي بما يلبي حاجة المستثمر.